الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٢
المعقودة يوم الجمعة
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

الرئيس : السيد باريماني (جمهورية ايران الاسلامية)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد تيرلينك (بلجيكا)
(الرئيس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٠٨ جدول الأعمال: تخطيط البرامج

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/49/SR.12
20 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

94-82020

في غياب السيد تيرلينك (بلجيكا)، ترأس الجلسة السيد
باريماني (جمهورية ايران الاسلامية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/49/16، (الجزء الثاني) و A/49/34 و A/49/98 و A/49/336 و A/49/418 و A/49/471 و A/49/560 و A/C.5/49/1)

١ - السيد برايتنشتاين (فنلندا)، متحدثا باسم بلدان الشمال الأوروبي، رحب بالنهج الجديد الذي توخته الأمانة العامة في اصلاح الممارسات الإدارية في المنظمة. وقال إن هناك حاجة ملحة للاصلاح لغرضين معا هما تعزيز كفاءة الأمانة العامة وزيادة ثقة الدول الأعضاء في أن الولايات المنوطة بالأمانة العامة تنفذ على نحو مناسب. وقد أتاحت عملية الربط بين الأدوات الأساسية للادارة الجارية حاليا أو الجاري تنقيحها، الى جانب موجز الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، أساسا شاملا تستند إليه الجمعية العامة في دورتها الحالية في نظرها في موضوع الإدارة بأكمله.

٢ - وفيما يتصل بوضع نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية، ذكر أن الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتحسين نظام المساءلة تدل على التزامها بإيجاد حل نهائي للممارسات الإدارية القاصرة. وتحديد المسؤولية وتفويض السلطة وضمان المساءلة جميعها شروط أساسية لتعزيز فعالية الأمانة العامة. بيد أن السلطة يجب أن تكون متناسبة مع المسؤولية وبالتالي فإن أية زيادة في السلطة والمسؤولية ينبغي أن تكون متبوعة بزيادة مقابلة في المساءلة.

٣ - وأضاف قائلا إن بلدان الشمال الأوروبي تلاحظ بارتياح أن الأمانة العامة، لدى قيامها بإعادة تشكيل إدارة الشؤون الادارية والتنظيمية، وتنفيذ نظام جديد للمساءلة، قد عالجت المسألة الملحة المتمثلة في اعتماد اللامركزية، التي ازدادت أهمية نتيجة لتضاعف العمليات الميدانية في مجالي حفظ السلم وتقديم المساعدة الإنسانية. بيد أنه ينبغي عدم التقليل من شأن المشاكل التي تعتور نظام الإدارة الحالي، ووجود التزام ثابت ومستمر من جانب الدول الأعضاء أمر أساسي لتنفيذ النظام الجديد للمساءلة والمسؤولية بنجاح. واشراك الموظفين في وضع نظام لتقييم الموظفين بل وفي العملية بأكملها أمر أساسي كذلك. ورحب بالجهود المبذولة من أجل انشاء ثقافة جديدة لحفز الهمم تتضمن نظاما متوازنا من المكافآت عن الأداء الجيد والجزاءات عن الأداء السيء. وهناك حاجة كذلك الى مبادئ توجيهية واضحة لتقدير الأداء والاعتراف به. والى اطار لمعالجة الأداء غير المرضي، ومجموعة من النماذج التدريبية العامة الخاصة بتقدير وإدارة الأداء.

(السيد برايتنشتاين، فنلندا)

٤ - ومضى يقول إن لتدريب الموظفين أهمية خاصة بالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي. فينبغي اعتماد مستلزمات جديدة للتدريب كجزء من عملية التطوير التنظيمي وعلى الأمانة العامة أن تقترح خطة لاعطاء جميع الموظفين تدريبا اضافيا يتعلق بالمسائل المالية والإدارية. ومن المسائل الهامة الأخرى التي ينبغي معالجتها تحليل الحالة وتحديد الأولويات وطرائق متابعة الأنشطة واستخدام بيانات الحسابات لرصد الأنشطة، والتقييم الذاتي وتطبيق نتائج المتابعة والتقييم في التخطيط وإعداد الميزانيات. وهذه هي العملية التي يجب أن تضطلع بها الأمانة العامة. وينبغي أن تتفادى الدول الأعضاء الإدارة على النطاق الضيق وأن تركز بدلا من ذلك على تبسيط الولايات، وتوفير المبادئ التوجيهية الشاملة للسياسة العامة، وضمان وجود الاجراءات الملائمة لرصد وتقييم الأداء على جميع المستويات.

٥ - وفيما يتعلق بالمهام الاشرافية التي تضطلع بها المنظمة، ذكر أن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالعمل الذي أنجزه مكتب التفتيش والتحقيق، الذي يوفّر أساسا جيدا يستند إليه عمل مكتب خدمات المراقبة الداخلية الجديد وهي ترحب كذلك بالتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات من أجل تحسين المهام الإشرافية (A/49/471) ولكنها تشعر بالقلق لكون الاجراءات العلاجية التي تلت استنتاجات المجلس لم تكن فعالة بما فيه الكفاية، ولوجود تأخير في كثير من الأحيان في الحصول على التفاصيل الخاصة بحالات الغش، مما جعل المجلس غير قادر على استعراض جدوى التدابير المتخذة بالنسبة لجميع الحالات المبلغ عنها.

٦ - وفي خاتمة حديثه لاحظ بارتياح أن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المخصص المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ ألف قد توصل إلى استنتاج مفاده أنه لا يلزم اشراك هيئة خبراء حكومية دولية أخرى من أجل المراقبة في المنظمة. وذكر أنه ينبغي التشديد على أهمية العمل الوقائي في مراقبة سوء الإدارة والغش، ولا سيما فيما يتصل بعمليات حفظ السلم، التي ثبت أنها تعاني من مشاكل من هذا القبيل.

٧ - السيدة فراشات (كندا): تحدثت كذلك باسم استراليا ونيوزيلندا فقالت ان المساءلة والمسؤولية وتفويض السلطة أمور أساسية بالنسبة للإدارة السليمة، وهي بهذه الصفة، أمور عادية في جل المنظمات الكبيرة. والأمانة العامة ليست منظمة كبيرة أو معقدة ولا يمكن أن تدعي أنها حالة خاصة أو مختلفة. ونظام المساءلة، مع ما يتصل به من استعراض للمسائل التشريعية والادارية وللمشتريات، وتحسين للاتصالات الداخلية، وتعزيز للتدريب. وتقدير للاداء القائم على برامج العمل، كفيل باعادة تنشيط عملية البرمجة وإعداد الميزانيات في المنظمة، وبتمكين الأمانة العامة من التركيز على النتائج. وباختصار، فإن إعادة توجيه الادارة العليا في المنظمة قد اكتملت. وقد أتاحت الأمانة العامة خطة للمساءلة والشفافية يمكن أن

(السيدة فراشات، (كندا)

تضمن خدمة مصالح الدول الأعضاء وتحقيق تطلعاتها. إن ما أرادته الدول الأعضاء من وراء عملية إعادةالتشكيل هو أمانة عامة سريعة الاستجابة يرى كبار الموظفين فيها أن دورهم يتمثل في خدمة مصالح الأعضاء، وقد أعربت الدول الأعضاء عن الرغبة في منح المديرين السلطة وحرية التصرف والابتكار في إطار القواعد الأساسية. لذلك يجب عليها أن تتوقف على ادارة المنظمة على نطاق ضيق وأن تقاوم الرغبة في طلب عدد لا يحصى من التقارير وتقديرات الميزانية. وينبغي إعطاء الفرصة للمديرين ليديروا، وسوف يتيح نظام المساءلة الجديد للمديرين الموارد للقيام بذلك وكذلك الوسائل لقياس أدائهم، وتحميلهم مسؤولية أعمالهم. ومهمة المديرين الآن هي تحقيق ثمار تلك الاصلاحات.

٨ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يرحب بتقرير الأمين العام عن إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة (A/49/336). ووصفت لهجة التقرير بأنها إيجابية، بالرغم من أنه ليس سوى تقييما أوليا لعملية ما زالت جارية. وذكرت أن وفد بلدها أعرب عن قلقه في الماضي لكون التزام الأمين العام بإيجاد هيكل أكثر كفاءة وفعالية لم يفهم فهما جيدا في جميع أنحاء الأمانة العامة. والتقرير الحالي يقدم بعض التطمينات بأن الاصلاحات بدأت تأخذ مجراها من أجل إيجاد خطوط مسؤولية أوضح وأكثر فاعلية، وأنه يجري انشاء قدرة على وزع الموظفين والموارد حيثما تكون الحاجة اليهم أشد والاستجابة على نحو مرن للطلبات الجديدة والولايات المتغيرة. ومن المهم أيضا ضمان وقف أي نشاط لم تعد هناك حاجة اليه وإعادة وزع الموارد المتصلة به الى مجالات أكثر أولوية. وذكرت أنها تتفق مع الأمانة العامة على أن إعادة التشكيل ينبغي أن تكون مدفوعة بالأهداف والأولويات التي تضعها الدول الأعضاء، وأنها تمثل عملية وليس حدثا. وينبغي مع ذلك أن تكون هنالك فترات متناوبة من الاصلاح والتوطيد. بالرغم من أن هذه الدورة قد تشهد تغييرات تفرض عليها من الخارج.

٩ - ومضت تقول إن تقييم التقرير للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي بالرغم من كونه غير نهائي، فإن إحدى خصائصه الأكثر إيجابية تتمثل في كونه يبين كلا من الآثار الإيجابية والسلبية لإعادة التشكيل. وينبغي أن يطبق نفس هذا النهج الموجه نحو النتائج على جميع عمليات تقييم البرامج، عوضا عن التركيز التقليدي على كمية النواتج بدلا من نوعيتها. وأشار التقرير الى الصعوبة الإضافية المتمثلة في إعادة تشكيل نظام لا يمكن فصله لذلك الغرض، والى الحاجة إلى اصلاحات ذات صلة في المجالات الأخرى، ولا سيما في عملية التخطيط والبرمجة وإعداد الميزانيات، وفي ميدان تنظيم الموارد البشرية. والتقرير يسترعي الانتباه كذلك إلى الحاجة إلى ضمان أن تمارس الدول الأعضاء والأمانة العامة مسؤولياتها على نحو يجعل هذه المسؤوليات تدعم بعضها بعضا.

(السيدة فراشات، (كندا)

١٠ - وفيما يتصل بمسألة المراقبة، ذكرت أن وجود آليات مراقبة قوية ومستقلة جزء حيوي من أي نظام للمساءلة، وهي ضرورية لاستمرار ثقة الدول الأعضاء في المنظمة. ورحبت بالخطوات المتخذة مؤخرا لتعزيز استقلال مكتب خدمات المراقبة الداخلية. بيد أن الاستقلال ليس كافيا في حد ذاته ما لم تدعمه موارد بشرية ومالية كافية ليضطلع بوظائف المراقبة والاستعراضات الضرورية. ولذلك فإن ما أبداه مساعد الأمين العام للتفتيش والتحقيق من تعليقات بشأن القيود التي تفرضها الموارد غير الكافية على مكتبه يبعث على شيء من القلق. فقد انخفض عدد الموظفين في المكتب خلال عام ١٩٩٤ وسوف تنظر الوفود التي تتكلم باسمها على نحو إيجابي في أية اقتراحات لزيادة الموارد المالية والبشرية من أجل عمل المكتب. وكثيرا ما اتضح في الأنظمة الوطنية لتلك الوفود أن المدخرات التي تحققها هيئات المراقبة الداخلية هذه يمكن أن تعوض أكثر من أية آثار اضافية في الموارد.

١١ - وأعربت عن موافقتها على أنه، من أجل تعزيز استقلالية مجلس مراجعي الحسابات، ينبغي أن توضع ميزانيته على نفس أساس ميزانية مكتب خدمات المراقبة الداخلية وينبغي أن تحدد في باب منفصل من الميزانية البرنامجية، فتظهر في الخطة المتوسطة الأجل بوصفها برنامجا منفصلا قائما بذاته، وأعربت عن خيبة أملها لكون اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق لم تستجيبا بعد للطلب الوارد في مقرر الجمعية العامة ٤٥٤/٤٧ بشأن تقديم تقارير عن الكيفية التي يمكن بها تحسين فعالية الآليات الخاصة بالمراقبة والتنسيق.

١٢ - ولاحظت بارتياح التركيز الأشد من جانب هيئات المراقبة الداخلية منها والخارجية على قضايا الادارة. وقالت إن المراقبة ينبغي ألا تقتصر على البحث عن الانحرافات عن درب الاستقامة وعدم الامتثال بل يجب أن يركز على مساعدة المديرين في الكشف عن حالات عدم الكفاءة وفي تحسين الأداء. وفي هذا الصدد، فإن تشديد تقارير مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ على قضايا وأنظمة الإدارة وتغطيتها الواسعة لهذه القضايا أمر جدير بالثناء على وجه الخصوص.

١٣ - واختتمت حديثها بقولها إن إعادة التوجيه وإعادة التشكيل الجاريتين حاليا تستحقان الترحيب، ولكنه من المهم أيضا وضع اجراءات لضمان متابعة التوصيات الصادرة على هيئات المراقبة واتخاذ التدابير العلاجية بشكل فوري. وبالتالي فقد أعربت عن تأييدها لاقتراح مجلس مراجعي الحسابات بوجوب إشراك اللجنة الاستشارية بدرجة أكبر في متابعة توصيات المجلس.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (A/48/516 و Add.1، و A/48/572 و A/48/587 و A/49/5 (المجلدات الأول إلى الرابع) و Add.1-9، و A/49/214، و A/49/348 و Add.1-2، و A/49/368 و A/49/547).

١٤ - السيد همرشولد (السويد): أعرب، وهو يتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي، عن ارتياحه لممارسة مجلس مراجعي الحسابات المتمثلة في الإبلاغ عن نتائج عمليات مراجعة حسابات محددة والإبقاء على إجراء حوار بناء مع الإدارات التي يجري مراجعة حساباتها. وفي الوقت الذي تؤيد فيه وفود بلدان الشمال الأوروبي عموما توصيات المجلس والتعليقات ذات الصلة الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية، فإن القلق يساورها بشأن بعض النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالمسائل المالية ولا سيما أوجه القصور في الرقابة على الميزانية. وكما حدث في السنوات الماضية وجد المجلس نفسه مضطرا إلى إجراء تعديلات لرأيه في مراجعة الحسابات في حالات معينة، وبينما طرأ قدر من التحسن في العوامل الكامنة وراء أوجه القصور في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، فمازالت هناك حاجة إلى اتخاذ اجراءات علاجية. وينطبق هذا أيضا على بيان مراجعة حسابات عمليات حفظ السلم (A/49/5، (المجلد الثاني)). ولاحظ، من الناحية الإيجابية أن المنظمات قد امتثلت لمعايير المحاسبة الموحدة المعمول بها في الأمم المتحدة.

١٥ - وأضاف أنه فيما يتعلق بملاحظات واستنتاجات المجلس بشأن المسائل الإدارية فإن بلدان الشمال الأوروبي ترحب بالدراسات الأفقية التي أجريت بشأن شراء السلع والخدمات ونظام المعلومات الإدارية المتكامل. بيد أن القلق يساورها بشأن استمرار المشاكل في إجراءات الشراء في عدة منظمات. وأوضح انه توجد حاجة ماسة إلى إدخال تحسينات على تلك الاجراءات، وأعرب عن مشاطرة بلدان الشمال الأوروبي لوجهات النظر المعرب عنها بشأن هذا الموضوع في الفقرات ٢٤ إلى ٣٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/49/547).

١٦ - ومضى يقول إن التوصيات الواردة في الفقرة ٩ من تقرير المجلس بشأن حسابات الأمم المتحدة (A/49/5 (المجلد الأول)) تتصل بجميع المنظمات وأنه يرحب بأية معلومات إضافية بشأن اختصاصات فريق الخبراء الرفيع المستوى وأية خطط أولية لتنفيذ التوصيات التي سيقدمها ذلك الفريق المشار إليه في الفقرة ٣١ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (A/49/348).

١٧ - وقد لاحظت وفود بلدان الشمال الأوروبي مع القلق النتائج التي توصل إليها المجلس بشأن دوائر النشر في الأمم المتحدة. فقد وجد الفريق أنه لا توجد حسابات للتكلفة الكلية لأحد المنشورات وأن كميات كبيرة من المنشورات يجري التخلص منها بسبب الإفراط في الانتاج. وأعرب عن تأييده لتوصيات المجلس بأنه ينبغي إنجاز استعراض لسياسة التسعير واتخاذ اجراءات متابعة. وينبغي أيضا تعزيز عمليات بحوث السوق لضمان تجنب الإفراط في الإنتاج قدر الإمكان.

١٨ - وأعلن أن من الأمور التي تهم وفود بلدان الشمال الأوروبي بصفة خاصة نتائج وتوصيات المجلس بشأن إدارة البرامج والمشاريع التي تترتب عليها آثار بعيدة المدى أكثر من الملاحظات المتعلقة بأنشطة

(السيد همرشولد، السويد)

من قبيل إدارة النقدية والاستعانة بالخبراء الاستشاريين ومراقبة المخزونات. فتلك المواضيع أيسر من الناحية التقنية في تناولها ولا تعكس ثقافة إدارية عامة بنفس القدر.

١٩ - وأضاف أن المجلس، مع وجود استثناءات قليلة، قد وجد مواطن ضعف خطيرة في إدارة البرامج والمشاريع في جميع المنظمات والصناديق قيد الاستعراض. وبلدان الشمال الأوروبي، بوصفها مساهمة رئيسية، يساورها القلق بصفة خاصة إذ تلاحظ ما أبداه المجلس من تعليقات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وثمة ملاحظة متكررة من جانب المجلس هي أن رصد أداء المشاريع، من الناحية الفنية والمادية على السواء، غير مرض. وقد أصبح الرصد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليا إلى حد كبير. وكثيرا ما ترصد المشاريع لتلبية الاشتراطات الإدارية لا من أجل التشجيع على اتخاذ اجراء علاجي. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الاستجابة لطلب المجلس بشأن تقديم معلومات عن عدد المشاريع التي جرى انجازها في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية. وبالرغم من وجود أمثلة على الرصد الجيد في صندوق الأمم المتحدة للسكان فإن التقارير المرحلية كثيرا ما لا تحدد بوضوح ما تم عمله وهل كان ذا أهمية بالنسبة لبلوغ الأهداف المذكورة أو ما يتبقى القيام به. وفي اليونيسيف، يلزم تحسين الرصد بغية تشجيع إنجاز المشاريع الممولة من الأموال التكميلية.

٢٠ - وانتقل إلى الكلام عن تقييم المشاريع فقال إنه لا يبعث على التشجيع على نحو متزايد. فقد وجد المجلس ما يبعث على الشك في شمول عمليات التقييم المضطلع بها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأن القلق يساوره بشأن نوعية بعض البيانات والاستنتاجات المناظرة. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المجلس من الحصول على أدلة مستقلة عن امكانية استدامة مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عموما، كما توصل إلى نتيجة مؤداها أن الأهداف الأساسية لعملية التقييم لا يجري تلبيتها.

٢١ - ونظرا لوجود حاجة واضحة إلى إدخال تحسينات على إدارة البرامج والمشاريع، قال إنه مما يبعث على التشجيع أن الإدارات تستجيب عموما لنتائج المجلس وتوصياته. بيد أن متابعة التوصيات السابقة في بعض المجالات كانت غير كافية. وضرب مثلا على الأمور التي تبعث على القلق فقال إنه منذ تقديم تقرير المجلس عن الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ممارسة عدم تقديم تقارير كافية إلى مجلس استقصاء الملكية بشأن الحالات التي تنطوي على خسائر في الممتلكات غير القابلة للاستهلاك.

٢٢ - وأعرب عن تأييد وفود بلدان الشمال الأوروبي من حيث المبدأ، فيما يتعلق بمسألة المراجعة المستقلة والاستعراضات الإدارية لأنشطة منظومة الأمم المتحدة (A/48/587)، لآراء وتوصيات فريق مراجعي

(السيد همرشولد، السويد)

الحسابات الخارجيين. وعلاوة على ذلك، تتفهم الوفود موقف الأمين العام المتمثل في رفضه الدائم لقبول المساهمات المقدمة بشروط إجراء مراجعة مستقلة للحسابات واستعراضات إدارية. ويتفق هذا الموقف مع النظم الأساسية والقواعد القائمة. وينبغي إدماج الأنشطة الممولة من مساهمات خارجة عن الميزانية، في عملية الإدارة المالية العادية. ويمكن للدول الأعضاء تمحيص الضوابط المالية لجميع المنظمات من خلال الهيئات الإدارية لتلك المنظمات. وفي نفس الوقت، ينبغي أن تمكن المنظومة الدول الأعضاء من تلقي المعلومات، عند طلبها بشأن استخدام مساهمتها بغية الإبقاء على استعدادها للمساهمة في الأنشطة الممولة طوعيا.

٢٣ - السيد سينغ (الهند): قال إنه مع توسع أعمال المنظمة وموارها المالية ومواردها من الأفراد في غضون السنوات العشر الماضية، أخضعت ميزانياتها أيضا لتمحيص مفصل من جانب الدول الأعضاء. وأوضح أن الرغبة الجماعية للأعضاء تتمثل في وجود منظمة أكثر كفاءة وفاعلية من حيث التكاليف. وفي هذا الصدد، يتسم عمل مجلس مراجعي الحسابات بقيمة عظيمة، وأعرب عن سرور الهند إذ لاحظت أن المجلس قد ركز في تقريره على أوجه القصور والمشاكل التي تغطي نطاقا عريضا من أنشطة المنظمة بغية تحسين انتاجيتها وكفاءتها.

٢٤ - وأضاف أن المجلس قد أبدى عدة ملاحظات هامة بشأن الممارسات الحالية واقترح بدائل يمكن أن توفر للمنظمة أموالا طائلة. ولذا ينبغي النظر لتوصيات المجلس بوصفها جزءا من عملية التفاعل بين المنظمة وآليات الإشراف عليها والدول الأعضاء كي يمكنهما معا تعزيز تلك الأهداف. وبعض ملاحظات المجلس بشأن الحسابات وتقديم التقارير المالية ذات صلة وأهمية بصورة منتظمة. وضرب مثلا لذلك قائلا إن بعثتين فقط من ١٧ بعثة لحفظ السلم قد قدمت أدلة على عد النقدية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لتأكيد دقة أرصدة النقدية في الصندوق، ويبدو أن هذا يشير الى أن إجراءات المحاسبة الأولية غير مأخوذ بها في الميدان. كما أن عدم وجود قوائم سليمة للممتلكات غير القابلة للاستهلاك في مراكز العمل خارج المقر من مظاهر بعض أوجه القصور المنتظمة. وأعرب عن أمل وفده في تنفيذ الخطوات التصحيحية المشار اليها في تقرير الأمين العام (A/49/348/Add.1) تنفيذا تاما وفي وقت مبكر في جميع البعثات الميدانية.

٢٥ - وأضاف أن ملاحظات المجلس عن مسألة ممارسات الشراء داخل الأمانة العامة توضح كثيرا من الأمور. وقد اقترح المراجعون إجراءات تصحيحية في عدة حالات وقد وافقت اللجنة الاستشارية على تلك الاقتراحات. أما ملاحظات المجلس عن التعاقد مع وكيل واحد بموجب ترتيبات غير واضحة بما فيه الكفاية بشأن شحن واستلام البضائع واستئجار السفن والاحتكار الفعلي من جانب بلد واحد لجميع الخدمات التعاقدية الجوية، فتوضح بصورة حية الحاجة الى تحسين كل من الكفاءة والمسائلة. ويبين تقرير الأمين

(السيد سينغ، الهند)

العام الجهود التي يجري بذلها للتصدي لتلك المسائل. وتبسيط سياسة وممارسات الشراء هو بمثابة اختبار للجهود المشتركة المبذولة من أجل تحقيق تغيير في ثقافة الادارة والنهج الذي تتبعه المنظمة.

٢٦ - وأعرب عن تأييد وفده للملاحظات والتوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالحاجة الى الرصد المنتظم لعدد المطالبات ومدى الاستثناء منها؛ والحاجة إلى التعاقد على المشتريات الكبيرة من خلال العطاءات المفتوحة؛ والحاجة إلى إجراء عمليات استكمال منتظمة لقوائم الموردين؛ وعمليات استعراض منتظمة لأداء الموردين؛ والحاجة إلى توفير موظفي مشتريات مدربين تدريبا سليما؛ والحاجة إلى الحد من المرونة المفرطة في استخدام أحكام مقتضيات السرعة في عمليات الشراء عن طريق إعداد قائمة بتلك الحالات التي يمكن اعتبارها من ذلك القبيل. وأعرب عن ترحيب وفده باستعراض سياسة وإجراءات المشتريات الذي يضطلع به فريق الخبراء الذي دعته الأمانة العامة، ويأمل أن يتضمن إجراءات منقحة للتكفل بجعل العملية تنافسية ونزيهة وشفافة فعلا، بما في ذك تحديد خطوط واضحة للسلطة والمسائلة وآليات ضمنية للمراقبة.

٢٧ - وأعرب عن اتفاق وفده مع وجهة نظر المجلس بأن نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي انفقت عليه فعلا مبالغ ذات شأن دون تحقيق نتائج هامة، ينبغي أن ينظر في انجازه على أساس الأولوية. وينبغي تعزيز فريق المشروع على النحو الملائم وتحديد أهداف مفصلة لجميع مراكز المسؤولية الرئيسية في المشروع كي يحقق نظام المعلومات الإدارية المتكامل الغرض منه في مطلع عام ١٩٩٥.

٢٨ - ومضى يقول إنه لمدة عدة سنوات دأب المجلس على توجيه الانتباه إلى المخالفات في الاستعانة بالخبراء الاستشاريين. وتضمنت تلك المخالفات عدم وجود قوائم بهم وعدم الالتزام بالقيد المفروض على مدة استخدامهم. ونظرا للتوسع الأخير في أنشطة المنظمة، ولا سيما في ميدان حفظ السلم، ينبغي الاستعانة على نحو متزايد بالقدرات الكبيرة الداخلية المتوافرة لدى المنظمة وينبغي الإبقاء على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الخارجيين، ولا سيما لأغراض حفظ السلم، عند أدنى حد تماما. وأعرب عن تأييد وفده للملاحظات التي أبداها المجلس بأنه لدى تعيين الخبراء الاستشاريين والمستشارين والباحثين في جامعة الأمم المتحدة ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي. وتوجد مجموعة كافية من القوى البشرية الموهوبة والمؤهلة على النحو المناسب والمتوافرة في سائر أرجاء العالم وينبغي أن تنعكس تلك الحقيقة على نحو واف في العمل اليومي للمنظمة.

٢٩ - السيد تيرلنك (بلجيكا) ترأس الجلسة.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج: (A/49/6, A/49/16 (parts I and II), A/49/99, A/49/135 and Add.1, A/49/452; E/1994/4, E/1994/19)

٣٠ - السيدة أغري - أورليانز (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق): قالت، عند عرضها لتقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين، إن دورة التخطيط البرنامجي تشتمل على مرحلتين ينظر فيهما إلى الأمام هما التخطيط متوسط الأجل والتخطيط والبرمجة والميزنة كل سنتين، تليهما مرحلتان ينظر فيهما إلى الوراء هما الاستعراض والتقييم وفيهما تتيح التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة للدول الأعضاء تقرير ما إذا كانت الولايات قد نفذت وما إذا كانت الأهداف قد تحققت. وتمثل لجنة البرنامج والتنسيق الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية في تلك الدورة. وكانت اللجنة في البداية تقتصر على تقييم فعالية البرامج الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها شرعت بعد ذلك في إجراء تقييمات في القطاعات الإنسانية والسياسية. وتعزى القدرة على تقييم برامج بهذا القدر من التعقيد الى توافق الآراء في اللجنة بشأن المنهجيات والإجراءات.

٣١ - ومضت تقول إن لجنة البرنامج والتنسيق واصلت في دورتها الرابعة والثلاثين وضع المنهجيات من خلال نظرها في استخدام مؤشرات الإنجاز واستخدام التقييم كأداة للتنظيم، ومراحل دراسات التقييم. وأوصت الجنة ببرنامج تقييمات طموح لفترة الثلاث سنوات المقبلة. وفضلا عن ذلك، قدمت اللجنة توصيات بشأن مرحلة بدء عمليات حفظ السلم وتقييم النتائج في تقييم البرامج وتنفيذها، وتقييم البرنامج ٤٥ بشأن الحالة الاقتصادية في افريقيا، وبرامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية.

٣٢ - واستطردت تقول إن لجنة البرنامج والتنسيق قد ركزت أثناء نظرها للتقرير السنوي العام المقدم من لجنة التنسيق الإدارية على الحاجة إلى التركيز على التمويل الإنمائي والإبقاء على قوة الزخم التي ولدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولاحظت مشاكل البلدان التي أثارت المادة ٥٠ من الميثاق والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، ورحبت ببرنامج عمل لجنة التنسيق الإدارية لعام ١٩٩٤، وأكدت من جديد أهمية التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ودورها الخاص فيه، ووافقت على إجراء مزيد من الدراسة مع لجنة التنسيق الإدارية بشأن الإنعاش الاقتصادي لأفريقيا وتنميتها.

٣٣ - وقالت فيما يتعلق بالأداء البرنامجي لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ إن لجنة البرنامج والتنسيق تأسف للانخفاض في معدل تنفيذ البرامج خلال فترة السنتين، وأوصت بضرورة اتخاذ إجراء بشأن النواتج البالغة ١٧٣ ناتجا التي تم تأجيلها من فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ إلى فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وفي ضوء الأهمية التي تمثلها عمليات حفظ السلم في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، فقد نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن الموظفين المدنيين في بعثات حفظ السلم وأيدت تشخيص الوحدة لأوجه النقص الحالية في ذلك المجال.

(السيدة أغري - أورليانز، رئيسة

لجنـــــة البرنامـــج والتنسيـــق)

٣٤ - وقالت إن لجنة البرامج والتنسيق قد أشارت عند نظرها في تقرير الأمين العام بشأن نظام شفاف وفعال للمساءلة والمسؤولية، إلى أهمية مفهوم أن الأمانة العامة تعمل لخدمة جميع الدول الأعضاء، وأيدت لجنة البرنامج والتنسيق التدابير المقترح اتخاذها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ووافقت على الحاجة إلى وضع جدول تنظيمي، وأيدت الرأي القائل بضرورة اشتراك ممثلي الموظفين في عملية الإصلاح.

٣٥ - ومضت تقول إن لجنة البرنامج والتنسيق لاحظت أن إعادة تشكيل الأمانة العامة تبدو سائرة في الاتجاه الصحيح، ولكنها أقرت بأن من السابق لأوانه تقديم تقييم كامل. ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق بشكل خاص بالجهود المبذولة لتحسين الثقافة الإدارية، وتنظيم إدارة شؤون الإدارة والتنظيم، وتوحيد الإشراف الداخلي، وتعزيز التدريب.

٣٦ - وقالت فيما يتعلق بالتنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل إن لجنة البرنامج والتنسيق أكدت الحاجة إلى تقديم جميع التنقيحات المقدمة إلى اللجان الرئيسية ذات الصلة قبل أن تنظر فيها اللجنة الخامسة. وفي ضوء الشكوك التي تحيط بفعالية الخطة متوسطة الأجل، رحبت لجنة البرنامج والتنسيق بالشكل الجديد المقترح للخطة المتوسطة الأجل، الذي يشتمل على تصور وإطار برنامجي لفترة أربع سنوات تبدأ في عام ١٩٩٨. وفحصت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ الذي أوصت به لدى الجمعية العامة مع تأكيدها على ألا يكون السعي لتحقيق وفورات على حساب المشاريع الإنمائية في افريقيا. ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق في ذلك الصدد أنه سيكون من الصعب تنفيذ خطة العمل للإنعاش والتنمية الاقتصادية في افريقيا على نطاق المنظومة دون توفير موارد إضافية.

٣٧ - وقالت إنه في الوقت الذي تم فيه تطوير أدوات تخطيط البرامج ورصدها وتقييمها بدرجة كبيرة، لا تزال هناك صعوبات في تقييم آثار برامج الأمم المتحدة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتعزيز التنسيق الفعال داخل المنظومة. وقد عكست الدورة الرابعة والثلاثون للجنة البرنامج والتنسيق مرحلة انتقال من الإصلاح إلى التوحيد، استكملت بزيادة التعاون بين لجنة البرنامج والتنسيق والأمانة العامة كما ينعكس ذلك في الوثائق الصريحة. وقد ساعد اشتراك إدارة شؤون الإدارة والتنظيم على نحو متزايد في زيادة فهم تحديات وتحديد الحلول. ومما يؤسف له أن التأخير في إصدار الوثائق، وهي مشكلة يجب أن تبذل الأمانة كل ما في وسعها لحلها، قد أعاق هذا الاتجاه الموفق.

٣٨ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إنه ينبغي طبقا لقواعد تخطيط البرامج أن تنقيح الخطة المتوسطة الأجل كل سنتين لإدخال التغييرات البرنامجية المطلوبة بحيث تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة

بالنسبة للبرامج على قرارات الأجهزة الحكومية الدولية والمؤتمرات الدولية. وطبقا لذلك فقد اقترح إجراء تنقيحات خلال الدورة التاسعة والأربعين في ٢٣ برنامجا تقع ضمن أربع فئات: النتائج أو الأعمال التحضيرية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية التي تمنح ولايات جديدة؛ وإنهاء البرامج التي حققت أهدافها؛ والتغييرات البرنامجية التي تعكس إعادة تشكيل أو إعادة صياغة برامج العمل؛ والتنقيحات الأخرى ذات الطابع التقني. وعندئذ تستخدم التنقيحات المقترحة التي تغطي السنتين الأخيرتين من فترة الخطة، كأساس للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وتكون معبرا إلى الخطة المتوسطة الأجل المقبلة التي تبدأ في عام ١٩٩٨.

٣٩ - ومضت تقول إنه ينبغي أن تدرك اللجنة الخامسة القيود الزمنية التي تواجهها الأمانة العامة في إعداد الخطة المتوسطة الأجل الجديدة، التي وضع نموذج لشكلها الجديد بعد الشكوك التي أثيرت بشأن فعالية النظام الحالي. ويرمي الشكل الجديد إلى ضمان أن تكون الخطة المتوسطة الأجل هي الوثيقة الاستراتيجية للمنظمة التي تحقق الإنسجام بين الهيكل التنظيمي وهيكل البرامج. ومن المأمول أيضا أن تساعد في زيادة تعزيز وحدة الهدف، وتحديد خطوط واضحة للمسؤولية، وتحقيق قدر أكبر من القابلية للمساءلة الإدارية. ونظرا لأنه سيكون على الأمانة العامة أن تبدأ في التحضير للخطة الجديدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، فيجب أن تقدم الجمعية العامة توجيها واضحا خلال الدورة الحالية.

٤٠ - السيد إيتوكيت (أوغندا): تساءل عما إذا كانت قد وردت ردود من رؤساء اللجان بشأن التنقيحات المقترحة في الخطة المتوسطة الأجل. وأعرب عن أمله في أن تتاح للجنة الخامسة فرصة الاستماع إلى آراء اللجنة الاستشارية بشأن الجوانب الإدارية والمالية ذات الصلة.

٤١ - الرئيس: قال أنه بانتظار رد رئيس اللجنة الثالثة وإنه سيتم تعميم الردود بعد وصوله.

٤٢ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال إن ما جرى عليه العمل في اللجنة الخامسة هو النظر في التنقيحات المقترحة للخطة المتوسطة الأجل دون انتظار آراء اللجنة الاستشارية. عل أنه أضاف أن من حق اللجنة أن تقرر كيفية المضي في أعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥